

تنظيم العمل المصطلحي في ضوء المقاربة اللغوية الاجتماعية

Organization of terminological work in light of the social linguistic approach

* يمينة زيفام

Yamina zighem

جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر (الجزائر)

University Mostapha Stambouli- Mascara (Algeria)

amina.zighem@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2024/12/02

تاريخ القبول: 2024/11/04

تاريخ الإرسال: 2024/09/15

ملخص البحث

اقتربت دراسات البحث المصطلحي بالكثير من العلوم والمعارف، فتعددت مباحثها واتسعت مجالاتها، لارتباطها بالحياة اللغوية، والاجتماعية، والاقتصادية، هذا ما أوجب ضرورة التوجه للتأطير المنهجي والتنظيمي للعمل المصطلحي وفق تخطيط السياسة المصطلحية لتنظيم عملية تقييس ووضع المصطلحات وتوحيدها، وضبط استعمالها، بالنظر للمعطيات اللغوية والاجتماعية لديمومة حياة المصطلحات. تهدف الدراسة للكشف عن إجراءات تنظيم العمل المصطلحي بالوقوف عند حدود اشتغال السياسة المصطلحية، وفعالية نشاط العمل المصطلحي في ضوء المقاربة اللغوية الاجتماعية، والذي يتحدد بالضرورة تبعاً لمنتجات السياسة المصطلحية، والتي أبانت عن أهمية المقاربة الاجتماعية في توطين المصطلحات. الكلمات المفتاح: العمل المصطلحي؛ السياسة المصطلحية؛ المقاربة اللغوية الاجتماعية.

Abstract :

Terminological research studies have been linked to a lot of science and knowledge. Their research has been multifaceted and expanded, as they relate to linguistic, social and economic life. This has led to the need to systematically and organizationally frame terminological work in accordance with the terminological policy's planning to regulate the measurement, standardization of terminology

* يمينة زيفام. amina.zighem@univ-mascara.dz

and to control its use, given the linguistic and social data of the permanence of terminology.

The study aims to reveal the procedures for organizing terminological work by standing at the limits of the functioning of terminological policy and the effectiveness of terminological work activity in the light of the social linguistic approach, which is necessarily determined by the terminological policy outcomes, which demonstrate the importance of social approach in the localization of terminology

Keywords: Terminological work; Terminological policy; Social linguistic approach.



مقدمة:

حظي المصطلح باهتمام بالغ منذ القدم، وهذا ما عكسته الدراسات العربية والغربية، غير أن التأسيس العلمي والمنهجي كان حديثا خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث عقدت المؤتمرات والندوات، وبرزت الدراسات المصطلحية بالبحث في منهجيته وطرائقه، وكان التدفق المعرفي الذي أفرز آلاف المصطلحات محدثا أوجب البحث في فرضيات وضعها وإدخالها إلى الاستعمال، خاصة مع اتخاذ المعلوماتية موقعا مركزيا في العمل المصطلحي، وهو الأمر الذي فرض ضبط حيثياته ضمن تخطيط السياسة المصطلحية، بتتبع حدود الممارسة المصطلحية اللغوية منها والاجتماعية.

جاءت هذه الدراسة للبحث في عمليات تنظيم العمل المصطلحي تبعا لخيارات السياسة المصطلحية والإجراءات التي تسعى لتنفيذها في ضوء تقييس المصطلحات وتوحيد استعمالها، بحيث تتخذ الممارسة المصطلحية النشاط الفعال للسياسة المصطلحية على المستوى اللغوي التنظيمي، والاجتماعي، ومن تساؤلات الدراسة: كيف يُحدّد نشاط العمل المصطلحي ضمن حدود السياسة المصطلحية؟ وما ضرورة المقاربة الاجتماعية في العمل المصطلحي؟

1. العمل المصطلحي والسياسة المصطلحية:

يرتبط العمل المصطلحي انطلاقا من كونه نشاطا له مبادئه وآلياته وتطبيقاته، وبيئته، بتنظيم يركز على مجموعة الخيارات والإجراءات التي تتيحها السياسة المصطلحية. يتحدد مصطلح السياسة المصطلحية تبعا لمعطيات معرفية سعت لتبئية الواقع اللغوي بما يتناسب والعلاقات المعرفية المستحدثة، لتنظيم مستقبل

المتحدثين باللغة. وعليه يرتبط مفهومه بالسياسة اللغوية وما يعتليها من مقاصد، والتي عرفها جان كافي بقوله: "نحن نعتبر أن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة في الوطن".¹ هي تلك المواقف والخيارات التي تتخذها أجهزة الدولة في تعاملها الرسمي مع الواقع اللغوي والتي تنعكس في القرارات والقوانين والتوجيهات التي تصدرها لتنظيم الحياة اللغوية.

تشمل السياسة اللغوية "تلك الأبعاد الكبرى التي تحدد فيها الاختيارات السياسية الكبرى المستمدة من المرجعيات الوطنية والحضارية والعلمية، وتوضع في سياسة دستور البلد، وفي موثيقه، بغية تحقيق معالم المجتمع الثقافية وانسجامه واستقراره".² تتحدد أبعاد السياسة اللغوية وفق التطورات السياسية العامة التي تنبئها تبعاً للمكونات اللغوية والتاريخية، والثقافية، والمعرفية، ومراعاة تطورات المجتمع اللغوي.

يستدعي تطبيق خيارات السياسة اللغوية إجراءات عملية، يتخذ فيها التخطيط اللغوي السبيل الأمثل لتجسيد رؤى السياسة اللغوية، فهو "عملية منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة، بغية الوصول إلى أهداف مسطرة، وبعبارة أخرى هو عملية ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة".³ هو مجموعة الإجراءات التي تنظم الخيارات السياسية وفق المعطيات اللغوية والثقافية والتاريخية، والتي تعمل على تطبيقها بتسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية، والوسائل الممكنة.

تسير عملية التخطيط اللغوي "بتعيين المشكل اللغوي، وتحديد المحيطات المجتمعية التي تتطلب نشاطاً تخطيطياً، وتديراً للثروات اللغوية، فالوظيفة الأولى والأساس في التخطيط: حل المشكلات اللغوية، وإيجاد معالجة ملائمة تكون الأفضل والأحسن بالمقارنة مع غيرها".⁴ لم يعد توظيف التخطيط اللغوي يرتبط بالحاجة اللغوية المستجدة تبعاً للظرف اللغوي المستحدث، وإنما أصبح في ظل تحولات العولمة والمعلوماتية التي جعلت عملية تطبيق وتحيين إجراءاته تكون بصورة مستمرة ذات بعد مستقبلي؛ بعده "عملية عقلانية منظمة مبنية على فرضيات نظرية وعلى اهتمام المجتمع المنهجي المتعقل".⁵ وهذا ما أشار إليه أيضاً فيشان "بالمتابعة المنظمة الهادفة" فهي عمل منظم لنشاط مستمر للوصول إلى تحقيق التغيير المرتقب، بتنظيم الخيارات المتاحة.

تشمل عملية رسم السياسة اللغوية وتنفيذها، عدة أنشطة منها: "صك المصطلحات"، اتخذت هذه العملية في العقود الأخيرة الاهتمام الأكبر لما تنتجه المعرفة والتقانة من تدفق مصطلحي، حيث "قدرت منظمة اليونسكو ما يدخل الاستعمال اليومي من المصطلحات نحو خمسين (50) مصطلحاً يومياً، أي نحو عشرين ألف (20000) مصطلح سنوياً وفي مختلف فروع المعرفة العلمية والتقنية".⁶ والتي ينبغي إدخالها إلى الاستعمال اللغوي.

أصبح المجال المصطلحي من أولى أهداف السياسة اللغوية، "فمن بين المقومات والمجالات الرئيسية لتخطيط السياسة اللغوية العربية: توحيد المصطلحات العلمية والتقنية في البلاد العربية، لضمان لغة علمية

موحدة.⁷ أخذ الاهتمام بالسياسة المصطلحية توجهًا أكثر تداولًا واهتمامًا واشتغالًا، بالبحث في الخيارات الأكثر قبولًا للتطبيق بإتباع إجراءات منظمة يعمل فيها كل من: المخططين، والمصطلحيين، واللغويين، والحاسوبيين، والمترجمين، والهيئات اللغوية...

يرتكز عمل السياسة المصطلحية "على مراقبة حركة المصطلحات بدءًا من وضعها إلى غاية انتشارها وانغراسها في الاستعمال."⁸ تنظر السياسة المصطلحية في أساسيات صناعة المصطلحات ليس من أجل تنظيرها، وإنما بغية معرفة مدى نجاعة معياريتها وإمكانية تعميمها، وتطبيقها بكل وضوح ويسر، وتتنظر في الاستعمال المصطلحي من حيث درجة قبوله وتطبيق استعماله، والعوامل المؤثرة في انتشاره بتتبع العوامل اللغوية والتنظيمية والاجتماعية.

تقوم السياسة المصطلحية على مجموعة الإجراءات التي تنبني على اختيارات تتحكم في عملية صياغة المصطلحات واستعمالها، وهي تهتم "بقولية الاستعمالات وتكييفها أو تغييرها أو حتى تحسينها، وفق قرار يتخذ من الأعلى إلى الأسفل."⁹ إن تدخل السياسة اللغوية في إرساء الآليات والإجراءات لا يضمن سير العملية، فالسياسة المصطلحية لا تعمل دائمًا بقرارات تتخذ من الأعلى إلى الأسفل، فقرارات السلطة قابلة للتغيير عند التطبيق وفق قرار الهيئة اللغوية، وأيضًا تتأثر بمسألة القبول عند المستعمل الذي له "عاداته التداولية وميوله التعبيرية"، فمصطلح السياسة اللغوية أضيق بكثير من أن يلم بكل مستويات القرار، وبكل النشاطات التي من خلالها تنتج المعايير اللغوية بمفهومها التنظيمي أو في بعدها الإقليمي. إن إدارة المصطلحات تمر بقرارات عملية تتحكم في عملية صياغة التشكيلات.¹⁰ وهذا ما تعكسه المؤسسات والمنظمات الدولية التي تعنى بالمصطلح من مثل: المنظمة الدولية للتقييس ISO، فقراراتها وسياساتها أكبر من السياسات اللغوية للدول.

2. الممارسة المصطلحية:

تتوضع الممارسة المصطلحية تبعًا لأهداف السياسة المصطلحية، والتي لا تخرج عن الممارسات المتعارف عليها في العالم، وإن لم تكن بنفس الإستراتيجية في الوطن العربي، لاختلاف البيئة والمادة المصطلحية. يمكن تبين العمل المصطلحي من خلال الممارسات التالية:

1.2 الممارسة اللغوية (التنظيمية):

تتأسس الممارسة المصطلحية على المبادئ العامة للمصطلح العربي -ولا تقف عنده- التي تقوم على "دراسة المفاهيم في ميدان علم المنطق وعلم الوجود، أما دراسة الألفاظ فتنتهي إلى علم اللغة، وهكذا فإنها تشتمل على نوعين من العناصر، هما: العناصر المنطقية والوجودية، والعناصر اللسانية."¹¹ تقوم على وضع المحدث اللغوي باقتترانه بالمفاهيم المستجدة في قوالب لغوية، فتوليد المصطلحات يكون وفق آليات وضع المصطلح المتعارف عليها، منها: الاشتقاق، المجاز، النحت، التركيب، الترجمة، التعريب...

لا يقف العمل المصطلحي عند وضع المفاهيم العلمية بإزاء المصطلحات اللغوية، فسياسة تسييرها تختلف حسب المعطيات، "فالمختصون كثيرا ما يفضلون الشكل التعبيري المناسب للمصطلح حتى مع غياب الدقة المفرطة للمفهوم في ضوء المرحلة التي يطلقون عليه مرحلة تنظيم الاستعمال Regularisation of usage، وهو ما يتجلى في أشكال التحديد المصطلحي في الكتب المدرسية والمصادر والأدلة وغيرها".¹² أصبح تحديد المصطلح يميل لاختيار الشكل التعبيري الأقرب لمعايير الاستعمال المطروحة وإن لم يكن يراعي دقة المفهوم.

تقوم الممارسة اللغوية على دراسة المصطلحات، وإقرار وضعها تبعا "لمفهوم التخطيط المصطلحي، والذي يضم مفاهيم: التقييس، والتنميط، والترسيم (توطين المصطلح)، والذي يتوخى التنمية المصطلحية في سياق أهداف مسطرة ضمن سياسة لغوية، تشمل صوغ أهداف السياسة المصطلحية ووسائلها وتوفير مستلزماتها (التمثلة في: المصادر، والمعاجم، وبنوك المعطيات".¹³ تشتغل التنمية المصطلحية على إرساء متطلبات السياسة المصطلحية خاصة مع تطور التقنيات الحاسوبية والتي أصبحت عاملا مهما في تطور العمل المصطلحي لما توفره قاعدة البيانات من مدونات مصطلحية، وبنوك مصطلحية.. لتسهيل العمل، والذي يتحقق عبر مفاهيم: التقييس، والتنميط؛ والتوحيد.

أما التقييس، فهو "عملية مستقلة ومنفصلة عن مراحل الوضع والتوليد المصطلحي، وتشكل من توصل المستعملين إلى اتفاق عام لبنني مصطلح معطى لاستعماله في حالات خاصة، فالحاجة إلى التقييس عادة ما تكون أقوى وأكثر إلحاحا في حالة وجود مصطلحات منافسة، مما يرجع إلى تعدد صيغ الوضع اللغوية لوضعين متعددين، أو لعدم وجود اتفاق بين المستعملين على قبول المصطلح المقترح لمفهوم ما".¹⁴ هذا ما يجعل إرساء مقاييس أو معايير ضرورة تضبط أشكال المصطلحات وفق القوانين الموضوعية، فالتقييس هو معيرة صناعة المصطلحات.

ينبغي التقييس المصطلحي على غايات يسعى لتحقيقها تكمن في: الاقتصاد في التعبير، والدقة الدلالية، الملاءمة اللغوية. يرتبط الاقتصاد في التعبير بالاقتصاد اللغوي عندما يكون المصطلح المنافس أقل شيوعا من مصطلح آخر. والدقة الدلالية عندما يسفر مصطلح ما عن وضوح أكبر من نظيره في الدلالة على المرجع، أو كان أقل لبسا من سواه. والملاءمة اللغوية عندما يضم مصطلح ما دلالات هامشية مصاحبة لم تعرف في المصطلحات الأخرى المنافسة.¹⁵ يهدف التقييس إلى ضبط معايير تنظيم المصطلح المستعمل، بالاهتمام أكثر بشكل التعبير أو المفهوم، أو الدلالة، فهو "نشاط استعدادي" يلي مرحلة التسمية حل ما يعتليها من مشكلات الاستعمال.

من المراحل المهمة في عملية التقييس ما يعرف بالتنميط، والذي يهتم "بوضع المصطلحات الجديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة وفق الأنماط أو المقاييس أو المعايير المتفق عليها في عملية التقييس".¹⁶ يستهدف التنميط المسميات الموجودة أو المستحدثة وإخضاعها لعملية التقييس، أي المقاييس والمعايير المتفق عليها في صياغة المصطلحات، والذي يسفر عنها وضع المصطلح وإقراره، فينتج عنها مصطلحات منمطة. بعد تقييس المصطلحات وتنميطها أو وضعها، ينبغي توحيدها وتوطينها، والتوحيد هنا يعني به "انتقاء مصطلح واحد من بين عدة مترادفات للتعبير عن مفهوم معين، ليحل محل المصطلحات العديدة المترادفة المستعملة في التعبير عن ذلك المفهوم".¹⁷ يرتبط توحيد المصطلح بالتوحيد المعياري الذي يعني اختزال كل المفاهيم المرتبطة بالمصطلح في مفهوم واحد، وانتقاء مصطلح واحد له من بين جمع المترادفات.

2.2. الممارسة الاجتماعية:

يقوم العمل المصطلحي في توطين المصطلحات وترسيم استعمالها على مختلف وسائل التقييس ومتطلباته، غير أن الواقع الاستعمالي لا يخضع دائما للجانب المعياري، وذلك لما يحيط بالمصطلحات من ظروف تحدد مقاماتها واستعمالاتها، فلا يمكن "دراستها بعيدا عن حاجات الجماعات اللغوية ومتطلباتها، فوضع المصطلحات، وتوليدها، ومن ثم العمل على توحيدها، وإخضاعها للتقييس وإشاعتها، ونشرها بين الناس كلها عمليات تتم في ظل النظر في حاجات الجمهور، وما يطرأ على المجتمع من تغيرات".¹⁸ وهو ما يعكس حاجة المصطلحات إلى المعطيات الاجتماعية لتثبيت استعمالها، وذلك بدراسة كيفية تنقلها وتناولها، وتداولها لدى الجماعات اللغوية المختلفة وما تعرفه هذه الأخيرة من تغيرات في تخصيص استعمالها.

أصبح العمل المصطلحي بالنظر لمعطيات المصطلحية الاجتماعية من استراتيجيات السياسة المصطلحية (اللغوية)، بعيدا عن "النظرة الفوقية للسياسة اللغوية وتجاهل المعطيات الاجتماعية التي تخلقها الجماعة اللغوية ومتطلباتها، فكي يكون العمل المصطلحي ناجعا، لا بد من البدء في تحديد متطلبات الجماعة اللغوية وحاجياتها بالنحو الذي يضمن تقبل هذه الجماعة للمصطلحات وتداولها فيما بينهم... وبحول دون جمود المصطلحات في المعجيات والقواميس وبقائها فيها دون استعمال".¹⁹ تساهم المعطيات الاجتماعية في توجيه حركة المصطلحات داخل حقول تداولها، ويعزى ذلك إلى تقبل الجماعات اللغوية لمصطلح دون غيره خاصة مع تخصيص المعرفة ومجالاتها، ما يجعل تداول المصطلح في مجال معرفي ما يختلف عن غيره.

تضطلع الدراسة المصطلحية من المنظور الاجتماعي (المصطلحية الاجتماعية) حسب إيف قامبي بثلاث وظائف:

- مراقبة ووصف الاستعمالات الحقيقية بتنوعاتها المختلفة...

- تحديد وتعيين شبكات نشر المصطلحات، أي طرق إدماجها واندماجها في مختلف الأوساط الاجتماعية والمهنية بما في ذلك السبل والوسائل المعتمدة لترسيخها في الاستعمال.
 - تحديد رهانات المصطلحات كتخصص...²⁰ يحيلنا تتبع متعلقات الاستعمال إلى إعادة النظر في كفاءات وضع المصطلحات ومعيّرتها انطلاقاً من مراقبة، ووصف الاستعمالات ومن ثم انتقاء أجودها واختزال أضعفها، وإدخالها إلى الاستعمال المعرفي مع مراعاة التخصصات المعرفية.
- تتجلى أدبيات العمل المصطلحي في إستراتيجية السياسية المصطلحية "بتبني تهيئة مصطلحية تطبق مختلف المقاربات والتطبيقات المصطلحية التي تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والحالات الاتصالية والظروف اللغوية الاجتماعية التي تنتج فيها المصطلحات".²¹ أصبحت الممارسة المصطلحية تنفتح على العديد من التطبيقات خاصة مع تطور المعلوماتية التي أفرزت تقنيات تدعم توحيد العمل المصطلحي بتهيئة الاتصال، واتساع أبعاد اشتغالها التي مست المقاربات اللغوية والاجتماعية، والتقنية، ما يدفع بالسياسة اللغوية إلى تحفيز سبل التواصل المعرفي والإجرائي، والتقني، لإنجاح السياسة المصطلحية.
3. واقع العمل المصطلحي في الوطن العربي:

من المعلوم أن السياسة اللغوية تهدف إلى إحداث تغييرات نحو تحسين الواقع اللغوي، وتعد السياسة المصطلحية من أهم تطبيقاتها لبلوغ أهداف التنمية اللغوية، وهي "عملية مجتمعية هادفة إلى إحداث تغييرات محددة في الحياة اللغوية".²² لتعزيز وظيفة اللغة في كافة المجالات تبعا لتطلعات الحكومة ووفق توقعات المجتمع.

تحدث الممارسة المصطلحية ضمن إطار ما ترسمه السياسة اللغوية، وهذا ما يبرز تبين الممارسة المصطلحية من قطر إلى آخر في العالم العربي، وهو ناتج عن اختلاف السياسة اللغوية لكل بلد وهو ما تعكسه منهجيات وضع المصطلح لكل هيئة لغوية "فلكل دولة هيئة وطنية تعنى بالتقييس على نطاق تلك الدولة... وفي الأقطار العربية توجد هيئة مختصة بالتقييس تابعة عادة لوزارة التجارة أو الاقتصاد، وتنسق الهيئات العربية للتقييس أعمالها ضمن منظمة عربية متخصصة هي (المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس)... متخذة الأردن عمان مقراً لها، ولكن هذه المنظمة قد حلت ونقلت صلاحياتها إلى الأمانة العامة لـ (جامعة الدول العربية) في القاهرة".²³ كان على هذه المنظمة تقديم المشورة التقنية لكافة الهيئات اللغوية في الدول العربية، غير أنه تم حلها أيضاً والاستعاضة عنها بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين "إيدسمو".

تشكل الهيئات اللغوية أحد أهم مظهرات الممارسة المصطلحية التي تعرف في الوطن العربي تشعب مناهلها واختلاف اتجاهاتها، "فلا توجد هيئة لغوية أو عملية واحدة تضبط بوضع المصطلحات العلمية والتقنية، فهذه المصطلحات تضعها مؤسسات وهيئات ووجهات متنوعة ومتباعدة تنتشر في أرجاء الوطن العربي، منها:

الجامعات، ووزارات التربية، والجامع اللغوية، والهيئات اللغوية المختلفة، وعلى المستوى الفردي، والمجمعيون، والكتاب، والمصطلحيون...²⁴ خلف هذا الوضع تعدد منهجيات وضع المصطلح العلمي، وإن كانت هناك جهود موازية تعمل على توحيدها من مثل مكتب تنسيق التعريب بالرباط وغيرها من الهيئات.

ما جعل "العمل المصطلحي بالعالم العربي يعاني من التعثر نتيجة تكرار الجهود، وعدم استثمار التقنيات المعلوماتية على أوسع نطاق في مجال التقييس".²⁵ جاء تكرار الجهود نتيجة عدم التنسيق بين الجامع اللغوية وجمود الأفراد فكل جمع منهجيته وأسلوبه في وضع المصطلح. وافتقار العمل المصطلحي العربي لقاعدة بيانات جامعة تسهر على تحيينها هيئة دولية تساهم في تقريب الجهود، لها قراراتها التي تلزم السياسات اللغوية بها.

رغم اختلاف السياسات المصطلحية بين الدول العربية تمكنت الهيئات والجامع اللغوية من إدخال العديد من المصطلحات إلى الاستعمال العربي. قدمت الجامع اللغوية جهودا أثرت وضع آلاف المصطلحات في مختلف العلوم، ومن ذلك "نشر المجمع العراقي 13540 مصطلحا، وقام مجمع القاهرة بطبع مجموعة معتبرة من المعاجم: الجيولوجيا (1965)، معجم الكيمياء والصيدلة (1983)، معجم الفيزياء (1964)..."²⁶

رغم هذه الجهود إلا أن عدم تنسيقها جعلها تقع في "التساهل، وعدم الانضباط، البطء، التكرار، التردد، التقليد، والغموض..."²⁷ خلف ذلك تكديس المصطلحات على رفوف المكتبات وفي صفحات المعاجم دون التمكن من نشر استعمالها بسبب تشتت الجهود، والبطء في اعتماد المصطلح المستحدث نتيجة بطء عقد اجتماعاتها دوريا، الأمر الذي يجعلها لا تلحق تدفق المصطلحات، إضافة لغياب الممارسة الاجتماعية بكل جدية. تقوم الممارسة المصطلحية على منح المؤسسات اللغوية، والجامع اللغوية "السلطة الكافية التي تمكنها من فرض توحيد المصطلحات ونشر استعمالها وذلك بتنفيذ تداولها في الجامعات والمراكز العلمية".²⁸ لا يقتصر عمل السياسة المصطلحية على التقييس والتوحيد، بل تقوم على تمكينها من تنفيذ قرارات شاركت في صياغتها لدرايتها وانشغالها بالمصطلح دون سواها.

من مظاهر العمل المصطلحي البحث عن لغة علمية موحدة بين الأقطار العربية، حيث "مازال عدد كبير من معاهد التعليم في الوطن العربي تستعمل لغة أجنبية كالانجليزية والفرنسية أو الإيطالية، لغة تعليم العلوم والهندسة والطب... تجعل من المصطلح العلمي والتقني مشكلة تنوء بثقلها على كاهل المشتغلين بالتخطيط اللغوي".²⁹ في ظل غياب لغة علمية موحدة أصبح العمل المصطلحي أكثر صعوبة لعدم وجود أرضية يتم فيها نشر وترسيخ المصطلحات، والإبقاء على استعمال المصطلحات بصيغتها الأجنبية مع اعتماد اللغات الأجنبية في تعليم العلوم في الوطن العربي. أما في تعليم العلوم الإنسانية بالعربية نجد ما يسمى بفوضى

المصطلحات والتي قد تمس حتى المفاهيم، وذلك لاختلاف لغة مصادرها، وهذا ما يحدث لبس في المفاهيم وعدم ضبطها للمستعمل فينتج إلى استخدام المصطلحات الأجنبية.

يرتبط نشر المصطلح العلمي وتوحيد اللغة العلمية، بإخراجه من "بطون المعاجم ورده إلى مكانه الطبيعي... بل حياته الحقيقية المتنامية في الكتاب الأكاديمي والبحث العلمي والمختبر والمحاضرة الأكاديمية والندوات والمؤتمرات العلمية، فحياة المصطلح العلمي أو موته هي الميدان العلمي".³⁰ يعد المحتوى الأكاديمي من أكثر السبل لتوطين المصطلحات، فالتأليف الأكاديمي صرح لطرح المصطلحات وتداولها، وفي ذلك نجد المجمع الأردني رائدا، حيث يشكل "الكتاب الجامعي المترجم أو المؤلف في الأردن خلال ربع القرن الأخير هو من أجود الكتب الجامعية من الناحيتين العلمية والمهنية في إخراج الكتب شكلا ومحتوى".³¹ غير أن نقص التأليف والنشر بصورة مستمرة توازي المستجدات المعرفية في التخصص، وقلة الإمكانيات المادية أي ضعف التخطيط، عمل على تغييب المؤلفات وافتقار مصادر تعليم العلوم بالعربية.

أثبتت التجارب العربية رغم غياب لغة علمية جامعة إمكانية وضع لغة علمية بمصطلحات عربية، ومن هذه التجارب التجربة السورية في تعليم العلوم الطبية بالعربية، والتي "انطلقت في تطبيق تلك السياسة في معظم كلياتها منذ العشرينيات واستكملتها في الأربعينات ووضعت كتب الدراسة بالعربية ذاتها".³² نجحت الجامعة السورية في وضع محتوى التدريس لكليات الطب والهندسة والعلوم التقنية بالعربية في جل كلياتها، وسجلت كلية الطب التفوق في تكوين الطلاب بالعربية وتمكنهم من الفهم بشكل أفضل في هضم العلوم بمصطلح عربي.

يتم "التخطيط المصطلحي بمعاينة قصور متكلمي اللغة العربية في ملاحقة منظومات التسميات التي تحدد مفاهيم العلوم والفنون والتقنيات، كما تتوضح الغاية من استحضاره في كل عملية تنمية ثقافية".³³ التمكن من تحديد الشكل اللغوي للمصطلحات هو تحديد للعلوم، كثيرا ما نجد تباين في المفاهيم لاختلاف الترجمة للمصطلح الواحد وذلك تبعا لاختلاف المشتغلين على المصطلح واختلاف توجهاتهم الفكرية والمذهبية والثقافية، ويحدث هذا مع تعدد واضعي المصطلحات في ظل غياب (تغيب) منظومة دولية إقليمية موحدة يسند إليها العمل دون غيرها.

4. خاتمة:

طرح مسألة السياسة المصطلحية عدة مفاهيم، وقضايا، تدفع الدارس للبحث أكثر في دقائقها، حيث كشفت هذه الدراسة على أن العمل المصطلحي أصبح يتسع أكثر لمفاهيم ومعارف ومجالات أخرى، وذلك لارتباط الممارسة المصطلحية بحاجيات المستعملين سواء في الجانب الاجتماعي، أو المعرفي، أو الاقتصادي، باعتبار المعرفة الحديثة هي معرفة بينية. فما أفرزته مفاهيم العولمة في حياة اللغة أثرت على بنية

المصطلح بصورة حتمية، ما يجعل السياسة المصطلحية تضطلع للتأثير في تحديد محام السياسة اللغوية، وهو الأمر الذي قد يهدم العقبات والفواصل التي تحول دون التنسيق في وضع وتوحيد المصطلحات. وعليه توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها:

تشكل السياسة المصطلحية الجزء الأهم في التخطيط اللغوي للسياسة اللغوية المعتمدة في الدول، فهي تلك القطعة المكتملة لمحرك اشتغال الأنشطة المنظمة لحركة وظيفة اللغة.

أصبح التفعيل الناجح للسياسة المصطلحية يحدد وظائف اللغة وتصنيفها، وضروب استعمالها، وتحقيق سلطتها الفعلية في التعليم والمعرفة والاقتصاد، والمجتمع.

تساهم السياسة المصطلحية في إيجاد البدائل الممكنة، ورصد أكثر الخيارات المحتملة، والملائمة لتوطين المصطلحات.

تتحدد كفاءات اشتغال الممارسة المصطلحية بالعمل المكيف ضمن إطار تنظيمي، دون اختزال معطيات الفئة الاستعمالية المستهدفة.

على السياسة اللغوية أن تتوقع سلطتها حسب ما تقره السياسة المصطلحية، ذلك أن الممارسة المصطلحية متغيرة تبعا لمعطيات العمل المصطلحي، كما أن السياسة المصطلحية هي رؤية وإرادة قومية تلتزم السياسات اللغوية بتطبيقها.

يعد العمل المصطلحي من أكثر نشاطات السياسة اللغوية التي يمكن للوطن العربي الاشتغال فيها بحثا عن تنمية لغته، وهذا ما تعكسه الهيئات اللغوية خاصة المجمع اللغوية، والتي وعلى اختلاف منهجياتها وتعدد مواطنها سعت لوضع وتوحيد المصطلحات، غير أن قلة التنسيق على المستوى الإقليمي وعدم تمكنها سياسيا، وماديا، ومنحها السلطة التي تمكنها من إرساء منظومة دولية لها قراراتها وسلطانها الفعلية، حال دون فعاليتها. تتطلب السياسة المصطلحية تأطير منظومة عربية لها السلطة المطلقة في الشأن المصطلحي، بصورة منفصلة عن السياسات اللغوية الوطنية للدول العربية.

كما ينبغي إشراك الهيئات اللغوية في قرارات السياسة اللغوية، بمنحها سلطة في اتخاذ القرارات التي تعنى بتنمية اللغة العربية.

لم يعد البحث في وضع لغة علمية موحدة يلقي الاهتمام الواضح من السياسات اللغوية العربية، في ظل التوجه أكثر لتعليم العلوم باللغات الأجنبية رغم التجارب الناجحة في التدريس بالعربية.

يرتبط نجاح تقييس وتوحيد المصطلحات في الوطن العربي، بنجاح تنسيق الجهود بصورة إلزامية، وإخضاعها للعمل الجامعي والمنهجي، بإنشاء هيئات عربية إقليمية تولى أهمية للتدريب على العمل المصطلحي.

توليد واقع استعالي بصورة مستدامة في التعليم والإدارة والإعلام، ومن خلاله يتم فرض الاستعمال المصطلحي، والذي يستوجب بناء منظومة مصطلحية تقوم على صك المصطلحات تكون المصدر الوحيد في إدخال المصطلحات إلى الاستعمال.

تشجيع التأليف الجامعي الأكاديمي، وذلك عبر تنظيم العملية بتحديد الإطار التنظيمي لاستعمال المصطلحات بغية توحيد المصطلح. إخضاع مختلف الهيئات اللغوية من مجامع وغيرها إلى سلطة وحدوية تقوم عليها منظمة لها السلطة الفعلية.

توحيد معايير تقييس وتمييز المصطلحات، وتعميمها على كافة المشتغلين بالمصطلح العربي.

هوامش:

- ¹ لويس جان كافي، 2008، حرب اللغات و السياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت لبنان، ص 221.
- ² صالح بلعيد، اللغة الجامعة، 2015، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص 34.
- ³ محمد حراث، 2012، التخطيط للغة العربي في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أم قوية بلغاتها، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 226.
- ⁴ المرجع نفسه، ص 228.
- ⁵ روبرت. ل. كوبر، 2006، التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، القاهرة، ص70.
- ⁶ الجيلالي بن يشو، 2015، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار الكتب الحديث، ط1، القاهرة، ص 16.
- ⁷ علي القاسمي، علم المصطلح، 2019، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، ص 135.
- ⁸ نصيرة إدير، (2019)، أساسيات العمل المصطلحي من منظور المصطلحية الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، ص 365.
- ⁹ المرجع نفسه، ص 369.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 369.
- ¹¹ علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 393.
- ¹² ج. ساجر، (2001) تر: جواد حسني ساعنه، التقييس المصطلحي، اللسان العربي، العدد 52، ص 140.
- ¹³ خالد العبودي، (2022) دور التخطيط المصطلحي في رسم السياسات اللغوية بالعالم العربي (ضوابط في سبيل تقييس مصطلحي ناصح)، مجلة فصل الخطاب، المجلد 11، العدد 02، ص 168.

- ¹⁴ ج. ساجر، التقييس المصطلحي، ص 141.
- ¹⁵ المرجع نفسه، ص 141.
- ¹⁶ علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ص 343.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 343.
- ¹⁸ سهاد حسن الشمري، نعمة دهش فر حان، انسجام السياسة المصطلحية في ضوء اللسانيات الاجتماعية.
- ¹⁹ المرجع نفسه.
- ²⁰ نصيرة إيدر، أساسيات العمل المصطلحي من منظور المصطلحية الاجتماعية، ص 371.
- ²¹ المرجع نفسه، ص 372.
- ²² محمود فهمي حجازي، 1998، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، دار قباء، القاهرة، ص 141.
- ²³ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 348.
- ²⁴ المرجع نفسه، ص 228.
- ²⁵ خالد العبودي، دور التخطيط المصطلحي في رسم السياسات اللغوية بالعالم العربي، ص 168.
- ²⁶ عبد الكريم خليفة، 1997، اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ط5، دار الفرقان، عمان، ص 31.
- ²⁷ المرجع نفسه، ص 21، 48.
- ²⁸ مينة زيفام، (2019) الأمن اللغوي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، ص 53.
- ²⁹ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 227.
- ³⁰ فهد خليل زايد، 2006، العربية بين التغريب والتهويد، دار يافا، عمان، ص 263.
- ³¹ المرجع نفسه، ص 263.
- ³² عبد العزيز البسام، 1986، العربية الفصحى لغة التعليم في الوطن العربي، اللغة العربية والوعي القومي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 60.
- ³³ خالد العبودي، دور التخطيط المصطلحي في رسم السياسة اللغوية، ص 186.

قائمة المراجع:

- ج. ساجر، (2001) تر: جواد حسني ساعنه، التقييس المصطلحي، اللسان العربي، العدد 52، ص 140، 146.
- الجيلالي بن يشو، 2015، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار الكتب الحديث، ط1، القاهرة.
- خالد العبودي، (2022) دور التخطيط المصطلحي في رسم السياسات اللغوية بالعالم العربي (ضوابط في سبيل تقييس مصطلحي ناجح)، مجلة فصل الخطاب، المجلد 11، العدد 02، ص 163، 198.

- روبرت. ل. كوبر، 2006، التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، القاهرة.
- سهاد حسن الشمري، نعمة دهش فرحان، (2022) انسجام السياسة المصطلحية في ضوء اللسانيات الاجتماعية...الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية. (7)33،
- صالح بلعيد، اللغة الجامعة، 2015، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.
- عبد العزيز البسام، 1986، العربية الفصيحة لغة التعليم في الوطن العربي، اللغة العربية والوعي القومي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الكريم خليفة، 1997، اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ط5، دار الفرقان، عمان.
- علي القاسمي، علم المصطلح، 2019، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت.
- فهد خليل زايد، 2006، العربية بين التغريب والتهويد، دار يافا، عمان.
- لويس جان كافي، 2008، حرب اللغات و السياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت لبنان.
- محمد حراث، 2012، التخطيط للغة العربي في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أم قوية بلغاتها، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- محمود فهمي حجازي، 1998، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، دار قباء، القاهرة.
- نصيرة إدير، (2019)، أساسيات العمل المصطلحي من منظور المصطلحية الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، ص 380، 367.
- مينة زيفام، (2019) الأمن اللغوي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.